

## خامساً : قضية الإرهاب

### ( المحتويات )

- مقدمة .
- مجمل المواقف والرؤى البرلمانية الكويتية من قضية الإرهاب .
- أبرز المساهمات والمدخلات البرلمانية الكويتية في موضوع الإرهاب .

## قضية الإرهاب

مقدمة :

- ينتهك الإرهاب - الذي يستهدف الأبرياء والمدنيين - كافة القيم والمبادئ التي صاغتها القوانين الدولية الإنسانية والاتفاقيات العديدة للأمم المتحدة ، وعلى الأخص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ( القرار 3A/217 ) والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 .

- كما أن الأفعال الإجرامية التي يقصد بها إثارة الإرهاب والذعر بين المملأ أو بين مجموعة من الأفراد أو لفرد بذاته من أجل أهداف سياسية هي أفعال تعتبرها الفقرة الثانية من القرار رقم 158/55 للجمعية العامة للأمم المتحدة ( إجراءات استئصال الإرهاب الدولي ) أفعالاً غير مبررة تحت أي ظرف من الظروف مهما كانت اعتباراتها سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عرقية أو عنصرية أو دينية أو أية طبيعة أخرى قد تثار لتبريرها .

- أيضاً كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قراره رقم 1368 الصادر في سبتمبر 2001 يدعو فيه جميع الدول إلى منع وإيقاف الهجمات الإرهابية وذلك بزيادة التعاون والتطبيق الكامل لمعاهدات مناهضة الإرهاب العالمي ذات الصلة ، ومنها الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1999 .

- كذلك أجمع البرلمانين في العالم من خلال قرار الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمهم رقم 105 ( أبريل 2001 ) تحت عنوان : " ضمان مراقبة قانون الإنسانية الدولي من أجل السلم والأمن الدوليين " على ضرورة فرض تطبيق كل المعاهدات حول الإرهاب العالمي وحظر تمويله واعتقال رموزه ومحاکمتهم أو تسليمهم ، وتقوية التعاون الدولي في محاربتة .

هذا وقد ساهمت الديبلوماسية البرلمانية الكويتية بدور بارز على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء في شأن قضية الإرهاب وتعريفه وإعلان الموقف الشعبي الكويتي منه .

ومن خلال وفوده البرلمانية ، ساهم مجلس الأمة الكويتي سواءً بالنقاش أو المداخلات أو بمشروع قرار حول موضوع الإرهاب في الاجتماعات والندوات الدولية والإقليمية المتعددة .

وفيما يلي نعرض لأهم الأفكار والمبادئ التي شكلت جوهر مداخلات الوفود البرلمانية الكويتية ومشروعات القرارات التي تقدمت بها حول الموضوع :

## ● مجمل المواقف والرؤى البرلمانية الكويتية من قضية الإرهاب :

تتبلور وجهة نظر البرلمان الكويتي حول ظاهرة الإرهاب عبر مجموعة من المبادئ و المواقف الواضحة والثابتة التي تعبر عن طبيعة الشعب الكويتي ودبلوماسيته البرلمانية تجاه هذه الظاهرة السلبية ونلخصها فيما يلي :

1- أن الكويت تنبذ الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وتدينه وتؤكد دعمها وتأييدها الكامل للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على معاقل الإرهاب أيأ كانت مواقعها (1)

2- ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة عالمية تهدد جميع دول العالم وأن الإرهاب لا يرتبط بعقيدة أو وطن أو أمة بل هو أثر من آثار النزاع بين الخير والشر موجود منذ قديم الزمان (2) .

3- أن الإدانة الجماعية للعمل الإرهابي تعكس إدراك العالم أن المستهدف هو الاستقرار الدولي ، وأن الآثار الوخيمة للأعمال الإرهابية لم تعد حكراً على فئة عرقية أو دينية بذاتها ، كذلك لم تقتصر آثارها على منطقة أو إقليم بل أصبحت تتعدى حدود الدول لتنتشر الرعب بين الأمنيين لخرقها الأديان السماوية والقيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية (1) .

4- ترفض الكويت الربط بين الإرهاب والإسلام والمسلمين ، إذ لا يجوز بأي حال قبول مثل هذا التجنّي إذا أردنا للسلام السياسي والاجتماعي أن يسود (1) .

5- يرفض البرلمان الكويتي بشدة عمليات تشويه القيم الإسلامية الغراء إعلامياً ذلك أن الإسلام دين يحض على التراحم والتسامح والعدل والمساواة بين أبناء البشر جميعاً (3) .

6- القضاء على الإرهاب هو مسؤولية دولية تبدأ وتنتهي بمعالجة أسبابه ومسبباته ، فعالم اليوم أصبح كقرية صغيرة تتشابك فيها قضاياها وترتبط فيها مصالحها بمخاطرة ، فالمسؤولية الدولية لا بد وأن تتم من خلال عمل دولي يتفق عليه في إطار الأمم المتحدة وبالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى (2)

7- تدعو الكويت إلى عقد مؤتمر دولي لوضع تعريف محدد للإرهاب يفرق بين حق الشعوب في النضال والكفاح المشروع في مقاومة الاحتلال وحققها في تقرير مصيرها وبين الإرهاب كظاهرة تهدد المدنيين والأبرياء العزل (1) .

8- إن الحصار العسكري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني وتقتيل أبنائه وتشريدهم بوحشية وبشكل شبه يومي على مرأى ومسمع من العالم هو إرهاب دولة بكل ما يحمله هذا المفهوم من أبعاد ومعاني (4) .

9- تدعو الكويت لحماية المؤسسات الخيرية والإغاثية التابعة للدول الإسلامية والتي تعمل في المجال الخيري والإغاثي في وجه الهجمة غير المبررة والاتهام بدعم الإرهاب أو تمويل الإرهاب كحجة لتعطيل منافع هذه المؤسسات والتي يفيد نشاطها الفقراء والمحتاجين في العالم الإسلامي (5) .

10- إن الثقافة بمعناها الشامل هي الأساس في التقدم والتنمية وإن التواصل البشري يكمن في سلامة احترام العلاقات الإنسانية والثقافية لجميع الأمم والشعوب ، وإن الثقافة الإسلامية هي جزء من تاريخ الأمم أخذاً وعطاءً ، تأثراً وتأثيراً .

## نماذج لإنجازات البرلمان الكويتي حول ظاهرة الإرهاب .. إقليمياً ودولياً :

### أولاً : على المستوى الإقليمي :

1- تقدمت الشعبة البرلمانية الكويتية ببند إضافي طارئ على جدول أعمال المؤتمر الثاني للاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالرباط في 24 سبتمبر 2001 (\*) وفيما يلي نصه : " نظراً للكارثة الإرهابية التي حاقت بالولايات المتحدة الأمريكية وما نجم عنها من شعور عدائي نحو الإسلام والمسلمين في جميع بقاع الأرض ما يسيء إلى الأمة الإسلامية بأسرها ، فقد قررت الشعبة البرلمانية الكويتية طلب إدراج بند إضافي طارئ على جدول أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي تحت عنوان " : إسهام البرلمانات الإسلامية في التصدي للإرهاب في جميع أشكاله ومنع أي محاولات لربط الإرهاب والعمليات الإرهابية بالإسلام والمسلمين " .

وقد رأت اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن هذا الطلب يكتسب صفة الاستعجال ومن ثم فقد وافقت على التوجه بإدراجه كبند طارئ لمناقشته أمام المؤتمر بعد عرضه على المجلس وذلك تحت عنوان آخر هو : " رؤية مجالس الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب " .

2- اقترح من الشعبة البرلمانية الكويتية قدم في مؤتمر إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في جمهورية السنغال - داكار من الفترة 5-10 مارس 2004م حول موضوع الإرهاب ، وفيما يلي نصه :  
يقترح البرلمان الكويتي : " الدعوة لحماية المؤسسات الخيرية والإغاثية التابعة للدول الإسلامية والتي تعمل في المجال الخيري والإغاثي في وجه الهجمة غير المبررة والاتهام بدعم الإرهاب أو تمويل الإرهاب كحجة لتعطيل منافع هذه المؤسسات والتي يصيب نشاطها الفقراء والمحتاجين في العالم الإسلامي " .

(\*) لاشك أن في هذه المبادرة ما يعكس شعوراً لدى الدبلوماسية البرلمانية الكويتية بخطورة الحدث وتداعياته السلبية إقليمياً ودولياً على الإسلام والمسلمين بوجه عام .

وقد سلم هذا المقترح لرئاسة اللجنة التابعة للمؤتمر وتم اعتماده في نهاية البند (26) البيان الختامي للمؤتمر بصياغته التالية : " يؤكد المؤتمر رفضه القاطع لاستخدام مكافحة الإرهاب ذريعة لتقييد التمتع بحقوق الإنسان ، والقيام بأعمال تتعارض مع القانون الدولي ، من قبيل السجن بدون محاكمة ، وممارسة الابتزاز الثقافي بما في ذلك تغيير مناهج التعليم وفرض الإجراءات الاقتصادية القسرية وقتل الأبرياء ، وتقييد نشاطات المؤسسات الخيرية والإسلامية " .

### ثانياً : على المستوى الدولي :

خلال أعمال المؤتمر الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مراكش المغرب من 17 - 23 مارس 2002م تقدمت الشعبة البرلمانية الكويتية بمشروع قرار حول موضوع الإرهاب ( مرفق مشروع القرار المذكور وكذلك البيان الختامي للمؤتمر ) يصور مواقف ورؤى واضحة للبرلمان الكويتي تجاه الإرهاب وقد أخذ البيان الختامي للمؤتمر بأكثر من بند من البنود التي وردت في مشروع القرار الكويتي وذلك كما يلي :

- البند ( 6 ) من البيان الختامي للمؤتمر يتوافق مع الفقرة ( الأولى ) من مشروع القرار الكويتي .
- البند ( 8 ) من البيان الختامي للمؤتمر يتوافق مع الفقرة ( الثانية ) من مشروع القرار الكويتي .
- البند ( 11 ) من البيان الختامي للمؤتمر يتوافق مع الفقرة ( الخامسة ) من مشروع القرار الكويتي .

### الهوامش

- ( 1 ) من كلمة رئيس الوفد البرلماني الكويتي - رئيس مجلس الأمة - إلى المؤتمر الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مراكش - المغرب من 17 - 23 مارس 2002 ، تحت عنوان : " الإرهاب : تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني " .
- ( 2 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي إلى الاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مانيلا - الفلبين من 31 مارس إلى 8 أبريل 2005 ، تحت عنوان : " دور البرلمانات في إنشاء وتفعيل آليات تعين على محاكمة ومعاقبة جرائم الحرب والجرائم الموجهة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والإرهاب " .
- ( 3 ) مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مراكش - المغرب من 17-23 مارس 2002م ، حول موضوع الإرهاب : " تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني " .
- ( 4 ) من كلمة رئيس الوفد البرلماني الكويتي - رئيس مجلس الأمة - إلى الاجتماع الثالث للجمعية العمومية لمنظمة برلمانات آسيا للسلام ، المنعقد في بكين - الصين ( من 16-19 أبريل 2002 )
- ( 5 ) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي ، المقدمة إلى الاجتماع الـ 110 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مكسيكو سيتي - المكسيك من 15 - 23 أبريل 2004م ، حول موضوع : " التعجيل بالديمقراطية البرلمانية من أجل حماية حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة بين الشعوب والمشاركة بين الأمم " .

## • نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية في قضية الإرهاب :

1- كلمة رئيس مجلس الأمة - رئيس الوفد البرلماني الكويتي - إلى الاجتماع الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مراكش - المغرب من 17 - 23 مارس 2002م ، حول موضوع : " الإرهاب : تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني " .

2- مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية ، إلى الاجتماع الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مراكش - المغرب من 17 - 23 مارس 2002م ، حول موضوع : " الإرهاب : تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني " .

3- البيان الختامي للمؤتمر الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مراكش - المغرب من 17 - 23 مارس 2002م ، حول موضوع : " الإرهاب : تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني " .

4- كلمة الوفد البرلماني الكويتي المقدمة إلى الاجتماع الـ 110 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مكسيكو سيتي - المكسيك من 15-23 أبريل 2004م حول موضوع : " التعجيل بالديمقراطية البرلمانية من أجل حماية حقوق الإنسان و تشجيع المصالحة بين الشعوب والمشاركة بين الأمم " .

5- كلمة الوفد البرلماني الكويتي المقدمة إلى الاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مانيلا - الفلبين من 31 مارس إلى 8 أبريل 2005م حول موضوع : " دور البرلمانات في إنشاء وتفعيل آليات تعين على محاكمة ومعاينة جرائم الحرب والجرائم الموجهة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والإرهاب " .

## 1- كلمة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية الكويتية

في الاجتماع الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي

المنعقد في مراكش . المغرب من 17 - 23 مارس 2002م

حول :

### الإرهاب : تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني

السيد الرئيس .. بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ..

السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود ، ، ،

يسرني في مستهل هذا اللقاء أن أعرب لكم عن بالغ سعادتنا لتواجدنا في المملكة المغربية الشقيقة . وانتهاز هذه المناسبة لأعبر بإسمي واسم زملائي أعضاء الوفد الكويتي عن عميق الشكر والتقدير والعرفان إلى جلالة الملك محمد السادس والشعب المغربي الشقيق والشعبة البرلمانية المغربية ، على حسن الوفادة وكرم الضيافة . والشكر يتصل إلى رئاسة الاتحاد والأمانة العامة للإعداد الجيد والتنظيم المحكم لأعمال هذا المؤتمر .

الأخ الرئيس ، ، والأخوة زملاء ، ، ،

ينعقد مؤتمرنا هذا للمرة الأولى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر المؤسفة ولعل انشغال المجتمع الدولي حالياً بمكافحة الإرهاب هو الدليل على ترابط وتشابك مصالح هذا المجتمع . إن الإدانة الجماعية للعمل الإرهابي تعكس إدراك العالم إن المستهدف هو الاستقرار الدولي . وانطلاقاً من مواقفنا الثابتة فإن الكويت تنبذ الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وتدينه وتؤكد دعمها وتأييدها الكامل للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على معاقل الإرهاب أيأ كانت مواقعها .

ولكننا إذ ندين الإرهاب بجميع أشكاله ونشعر بالأسى البالغ إزاء من يحاولون ربط الإرهاب بالفكر الإسلامي تجنياً على الإسلام والمسلمين . إذ لا يجوز بأي

حال قبول مثل هذا التجني إذا أردنا للسلام السياسي والاجتماعي أن يسود وعليه ندعو إلى عقد مؤتمر دولي لوضع تعريف محدد للإرهاب يفرق بين حق الشعوب في النضال والكفاح المشروع في مقاومة الاحتلال وحقها في تقرير مصيرها وبين الإرهاب كظاهرة تهدد المدنيين والأبرياء العزل .

الأخ الرئيس ،، والأخوة الزملاء ،،،

لاشك أنكم تشاركونني الإحساس بالقلق العميق من النكسة التي تعرضت لها عملية السلام في الشرق الأوسط بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، واستمرار الممارسات الإسرائيلية الهمجية والمجازر الدموية واستخدام القوة العسكرية ضد الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني الأعزل التي جاءت كرد فعل طبيعي ومشروع لحالة الإحباط واليأس وفقدان الأمل لدى هذا الشعب في العيش في أمن وسلام على أرضه .

ونؤكد في هذا الشأن أهمية مساندتنا المطلقة لكفاح الشعب الفلسطيني وتصديه للحرب الوحشية التي تشنها عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتمسكه بحقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية .

الأخ الرئيس ،، والأخوة الزملاء ،،،

لقد كانت دولة الكويت وما تزال تستشعر ضرورة التوجه نحو قضايا التنمية ومعالجة الفقر والعمل على تلبية احتياجات جميع شعوب الدول النامية والكويت ذاتها مصنفة حتى الآن ضمن الدول النامية ، إلا أن ذلك لم يدعها إلى أن تنكفي على قضاياها الداخلية وتنمية اقتصادها بمعزل عن العالم ولم تتردد خلال العقود الأربعة الماضية في استقطاع نسبة 4% من داخلها القومي لتوجيهها لمشروعات التنمية الاقتصادية في الدول النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية . وقد شمل نشاط هذا الصندوق 97 دولة على شكل قروض ميسرة من حيث سعر الفائدة وفترة الإمهال ومدة السداد ، هذا بالإضافة إلى المنح والمساعدات الفنية بمختلف أنواعها ، كل ذلك لتخفيف المعاناة عن شعوب الدول النامية المثقلة بالديون . ولقد كانت لهذه المساعدات آثار إيجابية ملموسة على الاقتصاد القومي للدول المستفيدة .

الأخ الرئيس ،، والأخوة الزملاء ،، ،،

إننا في الكويت . وإزاء تمادي العراق في رفض الانصياع للإرادة الدولية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانه على الكويت ، نؤكد على أهمية ووجوب أن يقوم العراق بتنفيذ كافة الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ومن أهمها إيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى ، من خلال تعاون العراق الكامل مع المنسق الدولي لشئون الأسرى السفير / يولي فرونتسوف ، ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر . فهذه القضية ذات البعد الإنساني التي طال أمدها لا تحتل مزيداً من التأخير والتسويق دون سبب مبرر .

الأخ الرئيس ،، والأخوة الزملاء ،، ،،

إن إقرار الأمن والسلام في الشرق الأوسط قوامه الأساسي تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما فيها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وإعادة الجولان كاملة للسيادة السورية والجملاء عن المناطق اللبنانية التي لا تزال تحت الاحتلال . وهذا يمثل المدخل الصحيح للقضاء على جميع النزاعات التي تهدد منطقة الشرق الأوسط ، وهو وحدة الكفيل بعودة الأمن والاستقرار إلى ربوعه حتى تتفرغ كل دولة إلى تنمية شعوبها بعد سنوات طويلة من القلق والمعاناة . وإننا نتطلع بتفاؤل كبير لمؤتمرنا هذا لكي يصدر قرارات وتوصيات واضحة وعملية ، تؤكد هذه الحقيقة ، وتسهم بفاعلية في إرساء مبادئ التعاون بين الدول ، وفي ترسيخ الأمن والسلام والتفاهم بين مجتمعاتنا بشكل حضاري من أجل تنميتها وتقدمها وازدهارها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،، ،،

2- مشروع القرار المقدم من الشعبة البرلمانية الكويتية  
إلى الاجتماع الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في مراكش. المغرب من 17 - 23 مارس 2002م

حول موضوع :

**الإرهاب، تهديد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني**

إن المؤتمر البرلماني الدولي السابع بعد المائة :

- إذ يؤكد أن ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة عالمية تهدد جميع دول العالم ، وأن الآثار الوخيمة للأعمال الإرهابية لم تعد حكرأ على فئة عرقية أو دينية بذاتها كذلك لم تقتصر آثارها على منطقة أو إقليم بل أصبحت تتعدى حدود الدول لتنتشر الرعب بين الأمنين بخرقها الأديان السماوية والقيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية .

- وإذ يؤكد أيضاً أن الإرهاب لا يرتبط بعقيدة أو وطن أو أمة بل هو أثر من آثار النزاع بين الخير والشر موجود منذ قدم الزمان .

- إذ يضع في اعتباره أن القضاء على الإرهاب هو مسئولية دولية تبدأ وتنتهي بمعالجة أسبابه ومسبباته ، فعالم اليوم أصبح كقرية صغيرة تتشابك فيها قضاياها وترتبط فيها مصالحه بمخاطره ، فالمسئولية الدولية لا بد وأن تتم خلال عمل دولي يتفق عليه في إطار الأمم المتحدة وبالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى .

- وإذ يؤكد أن الثقافة بمعناها الشامل هي الأساس في التقدم والتنمية وأن التواصل البشري يكمن في سلامة احترام العلاقات الإنسانية والثقافية لجميع الأمم والشعوب وأن الثقافة الإسلامية هي جزء من تاريخ تقدم الأمم أخذاً وعتاءً تأثيراً وتأثراً .

- وإذ يعيد تأكيد إصرار جميع البرلمانات في المساهمة لتقوية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب من خلال تطبيق إجراءات فاعلة على المستوى الوطني والدولي .

- وإذ يدين العمل الإرهابي الذي روع العالم بتاريخ 11 سبتمبر 2001م ويتابع ببالغ القلق التطورات والمضاعفات التي أعقبت هذه العملية وخاصة الوضع المسأوي للشعب الفلسطيني مما يهدد الأمن والسلم العالمي .

- وإذ يشير إلى قرار المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والتسعين المنعقد في اسطنبول في أبريل 1996م بشأن محاربة الإرهاب كظاهرة دولية تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين وتعرق مسيرة التنمية .

لذا فإن المؤتمر :

1- يشدد على الحاجة إلى مزيد من تقوية التعاون الدولي بين الدول والمنظمات والوكالات الإقليمية والدولية في إطار الأمم المتحدة بهدف منع ومحاربة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وخاصة إرهاب الدولة وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمواثيق الدولية الأخرى ذات العلاقة .

2- يؤكد على أن إقامة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتعزيز العمل الديمقراطي ومحاربة الفساد بكافة أشكاله والدعوة إلى العدالة في العلاقات الدولية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية كلها أمور حتمية لتقدم المجتمعات ومعالجة الإرهاب .

3- يؤكد أيضاً على عقد مؤتمر دولي تنظمه الأمم المتحدة لمناقشة ظاهرة الإرهاب ومعالجة آثاره ومسبباته .

4- يشدد على ضرورة التمييز الواضح بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي ويؤكد على مبدأ تقرير المصير للشعوب وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

5- والمنظمات الأهلية غير الحكومية المعنية بالثقافة والحوار بين الحضارات من خلال الحوار الفكري والتواصل الثقافي من أجل توسيع الأرضية المشتركة وتجميع الصفوف ونبذ الفوارق بين الحضارات والثقافات المتنوعة .

6- يهيب بجميع البرلمانات التصدي للمفاهيم المغلوطة والنظريات المغرضة المدسوسة بربط الإرهاب والعمليات الإرهابية بالعرب والمسلمين .

7- يبدي قلقه من رفض بعض الدول الإذعان لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة المتعلقة منها بحقوق الإنسان .

8- يبدي قلقه كذلك من تصاعد الحملات الإعلامية الداعية إلى التشكيك والنيل من العرب والمسلمين ومن مكانتهم التاريخية والحضارية ودورهم الإنساني النبيل في الحضارة العالمية .

9- يعلن رفضه الشديد لعملية تشويه القيم الإسلامية الغراء التي تحض على التراحم والتسامح والعدل والمساواة بين أبناء البشر جميعاً .

3- مشروع قرار تم اعتماده في لجنة القضايا السياسية  
والأمن الدولي ونزع السلاح ( البيان الختامي )  
المؤتمر الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في مراكش . المغرب من 17 - 23 مارس 2002م  
حول موضوع :

الإرهاب تهديد للديمقراطية ، وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ؛  
مساهمة البرلمانات في محاربة الإرهاب العالمي وأسبابه  
من أجل الوصول إلى السلام والأمن الدوليين

إن المؤتمر البرلماني الدولي السابع بعد المائة :

- إذ يستذكر بأن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الخامس والتسعين ( أبريل 1996م ) أدان الإرهاب الدولي كخطر على استقرار الدول اجتماعياً وسياسياً وتهديد عالمي للتنمية وأشكال الديمقراطية ، واعتداء على الأمن والحريات الشخصية للمواطنين ، يدعو جميع الدول لتبني إجراءات مناسبة لمحاربة الإرهاب وأسبابه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

- إذ يذكر أيضاً بأن الصراع من أجل التحرر الوطني والاستقلال من الاحتلال الأجنبي حق مشروع نصت عليه القوانين الدولية ، ومثل هذا الهدف لا يمثل عملاً إرهابياً بحد ذاته ، ولكن يؤكد أنه لا يوجد صراع يبرر الهجمات غير العشوائية وعلى الأخص التي تستهدف المدنيين الأبرياء ، أو أي شكل من أشكال إرهاب الدولة المنظم .

- إذ يعيد تأكيد قراره " مساهمة برلمانات العالم في الصراع ضد الإرهاب " والذي أقر في المؤتمر البرلماني الدولي الخامس بعد المائة ( أبريل 2001م ) ، وأدان الأعمال الإرهابية غير المبررة تحت أي ظرف ، سواء كانت سياسية ، فلسفية ، إرهابية ، عرقية ، دينية ، أو اعتبارات أخرى من الممكن أن تحدث لتبرير ذلك ،

- إذ يبدي اقتناعه بأن أي من أعمال العنف قام بها أفراداً ومنظمات أو دولة ضد دولة أو أكثر من دولة وضد مؤسساتها أو شعبيها مع التصميم على إرهابهم وإضعافهم أو تقويض أو تدمير الحريات الأساسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، والحقوق المدنية ودور القانون في ذلك أو تلك البلاد ، وكذلك أي دعم يقدم من قبل دول لمثل هذه الأعمال التي يجب أن يدان كأعمال إرهابية ،

- إذ يبدي اقتناعه أيضاً بأن الإرهاب الدولي ينتهك بشكل صارخ القيم والمبادئ التي صانها قانون الإنسانية الدولي واتفاقيات عديدة للأمم المتحدة ، وعلى الأخص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ( القرار رقم 217 / A الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 م ) ، وفيه الحق لكل شخص في الحياة والحرية والأمن ، وتم التأكيد على ذلك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي ،

- إذ يُذكَر بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1368 ( 2001 ) والصادر في 12 سبتمبر 2001 م ، والذي يدعو جميع الدول إلى منع وإيقاف الهجمات الإرهابية وذلك بزيادة التعاون والتطبيق الكامل لمعاهدات مناهضة الإرهاب العالمي ذات الصلة ،

- إذ يؤيد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 ( 2001 ) الصادر في 28 سبتمبر 2001 م ، والذي يدعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات ضد الإرهاب في كل من مجالات التمويل ، قانون الإجرام وتكنولوجيا المعلومات ، والامتناع عن تقديم الدعم الإيجابي أو السلبي للإرهابيين أو المجموعات الإرهابية ،

- إذ يُذكَر بأن الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1999 م ، تطلب من جميع الدول الموقعة تسليم الأشخاص المتورطين في تمويل الإرهاب وتبني إجراءات للتحقق من التحويلات المالية المشبوهة ،

- إذ يلاحظ باهتمام نمو العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة ، والتي تتضمن المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال والتي تشكل عوائق أساسية لتحقيق طموحات الحضارات للتنمية والرفاهية والأمن والسلام ،

- إذ يعيد التأكيد على مقاومة التهديد الذي فرضه الإرهاب العالمي على السلم والأمن الدوليين بكل الوسائل تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان .

- إذ يدرك نمو التعاون الدولي في محاربة الإرهاب العالمي ،

- إذ يعتبر أن إدانة الإرهاب غير منفصلة عن مساعدة ضحاياه ،

- إذ يبدي اقتناعه بأن برلمانات العالم والبرلمانيين يمكنهم أن يساهموا بشكل أساسي من خلال التعاون الدولي والقومي لمقاومة الإرهاب العالمي واجتثاث جذوره ،

- إذ يدرك أن الأعمال الإرهابية ، تعتزم ليس أقل من تحطيم تركيبة وتناسق المجتمع المدني ، والذي يجب أن يرد هذا الهجوم على مبادئه حفاظاً على انفتاحه وإنسانيته ، أو ارتباطه بمعايير حقوق الإنسان والحقوق الفردية والحريات ،

- إذ يعترف بأن نقص الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ورفض حل الصراعات الإقليمية بالطرق السلمية يلعب أيضاً دوراً أساسياً في نشوء الإرهاب

1- يدعو جميع البرلمانات الوطنية التي لم تقم إلى الآن بالصادقة أو تسهيل المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة حول الإرهاب ، وعلى الأخص الاتفاقية الدولية حول حظر تمويل الإرهاب والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1999 م ، لاتخاذ الوسائل الضرورية بسرعة ، والضغط من أجل إنهاء وتبني مسودة الاتفاقية حول حظر أعمال الإرهاب النووي ومسودة الاتفاقية الشاملة حول التخلص من الإرهاب ، والتي هي الآن معروضة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة .

2- يدعو أيضاً جميع الدول والمنظمات الدولية للنظر في تقديم المساعدات التكنولوجية والمالية للدول المحتاجة وذلك من أجل تقوية قدرتهم على اتخاذ إجراءات فعالة ضد الإرهاب وانتقال الجريمة المنظمة ، ومن ضمنها الاتجار بالمخدرات ، الأسلحة البشرية ، وغسيل الأموال .

3- يكرر دعواه إلى برلمانات العالم ، ويشير بهذا السياق إلى القرار بعنوان " ضمان مراقبة مبادئ قانون الإنسانية الدولي من أجل السلم والأمن الدوليين " الذي أقره المؤتمر الخامس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي ( أبريل 2001م ) وذلك لتأكيد الإجماع بفرض تطبيق معاهدات الإرهاب ،

4- يكرر دعواه أيضاً إلى برلمانات العالم لضمان التصديق على قانون روما لتأسيس محكمة الجرائم الدولية والتسليم بأن الإرهابيين الدوليين يجب أن يحاكموا ويمثلوا أمام محكمة قومية أو دولية ( على سبيل المثال محكمة الجرائم الدولية ) .

5- يعيد التأكيد على المبدأ الذي أسسته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ( 2625 ) بتاريخ 24 أكتوبر 1970م وأيد من قبل مجلس الأمن بقراره رقم 1189 في عام 1998م ، والذي ينص فيه على وجوب امتناع كل دولة عن التنظيم ، والتحريض والمساعدة أو المشاركة في الأعمال الإرهابية في دولة أخرى ، أو القبول بتنظيم أنشطة ضمن نطاق حدودها توجه إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال .

6- يناشد البرلمانيين في العالم ، تماشياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1377 ( 2001م ) بتاريخ 12 نوفمبر 2001م حول الجهود العالمية لمقاومة الإرهاب ، لعب دورهم في تشجيع التفاهم بين الثقافات ، إنهاء الصراعات الإقليمية ، وفي قضايا التعاون الدولي حول سياسة التنمية والشمولية من أجل بحث أسباب الإرهاب بشكل عام وأسسها الدائمة .

7- إذ يعبر عن الحاجة إلى تبادل المزيد من المعلومات والخبرات البرلمانية المكثفة فيما يتعلق بإنجاز إجراءات تشريعية فعالة ، ويؤكد على الدور الداعم الذي يلعبه الاتحاد البرلماني الدولي في تنسيق المبادرات التشريعية لمقاومة الإرهاب .

8- إذ يؤكد على دور البرلمانيين وقادة المجتمع المدني في أنحاء العالم في تعزيز الديمقراطية ، تشجيع حقوق الإنسان ، دعم الإنهاء السلمي للصراعات الإقليمية ووضع حد للاحتلال كونها أكثر وسيلة فعالة في مقاومة الإرهاب .

9- إذ يدعو البرلمانات لتبني إجراءات تشريعية تسمح بتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية كنوع من التضامن القومي .

10- إذ يناشد برلمانات العالم لزيادة جهودهم لإزالة الظلم الاجتماعي، الإبعاد والتطرف والتي هي أرض خصبة للإرهاب من خلال إجراءات التنمية التي تعطي أهمية خاصة لمبادرات المجتمع المدني .

11- إذ يؤكد على أهمية الحوار بين الحضارات لمنع الإرهاب ، ويشدد على دور المجتمع المدني في هذا الحوار ويدعو البرلمانين رجالاً ونساءً ، لاتخاذ إجراءات تعزيز الحوار بين ومن خلال الحضارات وتشجيع برامج السلام ، والتركيز بوجه الخصوص على إصلاح التعليم الذي يعزز التعددية والتسامح والفهم المتبادل .

12- إذ يكرر تأكيده على أن الإرهاب لا يرتبط بأي دين ، أو جنسية أو حضارة ونسب ذلك إلى أي دين أو جنسية أو حضارة أو لتبرير ذلك باسم الدين أو الجنسية أو الحضارة يشكل تهديداً للإنسانية بشكل عام .

13- إذ يؤكد على الحاجة لمناقشات برلمانية دورية حول الإرهاب الدولي وذلك من أجل إبقاء هذا الموضوع على جدول الأعمال السياسي ولتأكيد المتابعة المستمرة الحثيثة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 ، وعلى وجه الخصوص احترام التقرير المطلوب من كل دولة أن تقدمه إلى الأمم المتحدة .

14- إذ يؤكد أيضاً الحاجة لمنع الصراع ويحث جميع الأطراف المعنية لوقف الاستمرار في الصراعات والاحترام الكامل لأمن جميع الأشخاص المتورطين في الصراعات .

#### 4- كلمة الوفد البرلماني الكويتي

المقدمة إلى الاجتماع الـ 110 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقد في مكسيوسيتي. المكسيك من 15- 23 أبريل 2004م

حول موضوع :

### التعجيل بالديمقراطية البرلمانية من أجل حماية حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة بين الشعوب والمشاركة بين الأمم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،، السادة الزملاء ،،،

لقد كفل دستور دولة الكويت العدل والحرية والمساواة باعتبارها دعائم المجتمع الكويتي تقوم الدولة على صيانتها ، كما كفل دستور دولة الكويت تكافؤ الفرص وصيانة الملكية الخاصة وأقر أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وكفل حرية العقيدة وحرية الرأي والحرية الشخصية وحرمة المسكن وحق العمل وحق الاجتماع .

السيد الرئيس ،، السادة الزملاء ،،،

ومن منطلق حرص مجلس الأمة الكويتي على مواكبة التحديث والتطوير العالمي في مجال حقوق الإنسان والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في هذا الشأن قام بإنشاء لجنة خاصة تعني بقضايا حقوق الإنسان وأناط بها مهمة أساسية هي الدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات سواء المواطنين أو المقيمين على أرض الكويت دون تمييز بسبب الجنس أو الجنسية أو اللون أو الدين أو الانتماء السياسي والفكري ، وذلك حتى لا تتعرض حقوقهم الخاصة أو العامة للانتهاك نتيجة الإخلال بما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية أو في الدستور الكويتي .

وقد قامت لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة الكويتي بدراسة الكثير من القضايا المتعلقة بحقوق فخطبت واستدعت المسؤولين في السلطات المعنية ونظمت زيارات دورية لجميع السجون ودور الرعاية الاجتماعية .

السيد الرئيس ، ، السادة الزملاء ، ، ،

إن حقوق الإنسان أول ضحايا الحادث الإرهابي الذي اصاب برج التجارة العالمية في نيويورك في 11 سبتمبر 2001 . فبعد هذا التاريخ لم يعد العالم كما كان قبل ذلك وتراجعت الحقوق المدنية والحريات الشخصية ، وصارت المؤاخذة بالشبهة مقدمة على الأخذ بالبينه ، وتعرضت منظمات وهيئات وجمعيات إغاثية وخيرية إلى مضايقات وصلت إلى حد الإغلاق أحياناً بتهم باطلة وهي دعم الإرهاب . ويعلم القاضي والداني أن نشاط هذه الجمعيات ينصب على مساعدة الفقراء وتعليم المحرومين وعلاج المرضى والمبوئين . ثم لا زلنا ننتظر أن يتم معاملة المعتقلين في معتقل غوانتيناو في كوبا معاملة إنسانية وفقاً لمعاهدة جنيف الخاصة بأسرى الحرب .

فهؤلاء المحتجزين هناك إما أن يفرج عنهم فوراً أو أن يحال من يشتهبه بالضلوع في أعمال مخالفة للقانون الدولي إلى محاكمة عادلة تضمن كافة أشكال الضمانات القانونية . . . أما الوضع الحالي فهو مناف لأبسط حقوق الإنسان ولا يجب السكوت عنه .

السيد الرئيس ، ، السادة الزملاء ، ، ،

إن ما يجري اليوم في فلسطين من إرهاب الدولة الإسرائيلية وقتل المدنيين والحصار الاقتصادي المفروض واستمرار الاحتلال يمثل خرقاً لحقوق الإنسان لا يمكن السكوت عنه ، وإننا ننادي ضمائر العالم الحر للوقوف مع أخوانهم من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

وختاماً أود أن أشير إلى المقابر الجماعية التي أسفر عنها سقوط النظام العراقي السابق والذي راح ضحيته الآلاف من العراقيين الأبرياء وكان ضمنهم الأسرى الكويتيين الذي اختطفهم ذلك النظام البائد ثم قام بتصفيتهم ودفنهم في مقابر جماعية ، تم العثور على بعضهم في السماوة وكربلاء وغيرها من المدن العراقية وإننا إذ نتطلع إلى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب هذه المنافية للإنسانية ، ندعو إلى

ضرورة أن ينعم العراقيون باستقلالهم وإدارة شئونهم بعيداً عن الهيمنة الأجنبية ، وسرعة جلاء قوات الاحتلال وتسليم السلطة للشعب العراقي ليحكم نفسه ضمن نظام ديمقراطي حر تراعى فيه الحريات الشخصية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية و الدينية واحترام دول الجوار للعيش بسلام وأمان .

## 5- كلمة الوفد البرلماني الكويتي

إلى الاجتماع الـ 112 للاتحاد البرلماني الدولي

المنعقد في مانيللا . الفلبين من 31 مارس إلى 8 ابريل 2005

حول موضوع :

**دور البرلمانات في إنشاء وتفعيل آليات تعين على محاكمة ومعاقبة جرائم**

**الحروب والجرائم الموجهة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والإرهاب**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،، الأخوة الزملاء ،،،

يطيب لي ونيابة عن وفد الشعبة البرلمانية الكويتية وأنا أتحدث حول هذا الموضوع أن أبدا بقوله عز وجل بسم الله الرحمن الرحيم - من قتل نفساً بغير حق أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومن أحيها كأنما أحيأ الناس جميعاً

1- إن ظاهرة الإرهاب أضحت اليوم ظاهرة كونية تهدد جميع دول العالم على السواء وأن شرور هذا الإثم لم يعد الآن حكراً على فئة عرقية أو دينية أو حضارية بذاتها ، ولم تعد آثاره تطول منطقة بعينها بل أن الجرائم الإرهابية أصبحت اليوم تتعدى حدود الدول لتنتشر الرعب في المجتمعات الآمنة وتنتهك القيم الإنسانية النبيلة وحرمات الأديان السماوية والقواعد والأعراف الأخلاقية الحميدة ، ومن هذا المنطلق فإن أية محاولة لربط الإرهاب بأي دين سيساعد في حقيقة الأمر الإرهابيين ، وهذا ما يدعو إلى أهمية ترسيخ قيم التفاهم والتسامح والحوار بين الشعوب والحضارات ورفض منطق صراع الحضارات والثقافات والتي تؤجج منطق الكراهية والتحريض على العنف .

2- إن القضاء على الإرهاب يتطلب أن ينطلق من واقع المسؤولية الدولية في التصدي لمثل هذه القضايا التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في العالم ، وأن يكون للأمم المتحدة دور فعال ومحوري في معالجة قضايا الإرهاب من خلال اعتماد استراتيجية عالمية وآليات تنفيذية فاعلة وجهود دولي منظم . وأن قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية تشكل أساساً متيناً وشاملاً لمحاربة الإرهاب على المستوى العالمي وينبغي على كل الدول الامتثال الكامل لأحكام تلك القرارات

بما يكفل حماية حياة الأبرياء ويحفظ للدول سيادتها وللشعوب استقرارها وللعالم سلامته وأمنه ، وأن حل النزاعات الإقليمية سليماً وفق أسس عادلة وشاملة سيسهم بلا شك في القضاء على بيئة الإرهاب وفكره .

3- أما الدور المطلوب على المستوى الوطني في مجال مكافحة الإرهاب فلا بد أن نشير إلى ان مشاركة الدول وبفعالية في إعداد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة يحقق التعاون الدولي في إطاره الشمولي في القضاء على الإرهاب كظاهرة دولية . كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المواجهة الفكرية عامل مهم في القضاء على الأفكار والمعتقدات التي تحرك الأنشطة والجرائم الإرهابية وهنا يبرز الدور الإيجابي للعلماء والمفكرين والإعلاميين وجميع فعاليات المجتمع المدني في درء أخطاء الفكر المنحرف .

4- كما أن إنشاء مراكز وطنية متخصصة معنية بمكافحة الإرهاب مرتبطة بالمراكز الإقليمية والدولية ستسهل في عملية جمع المعلومات وتحليلها والكشف عن الشبكات الإرهابية وعملياتها وأنشطتها الإرهابية .

لقد تابع المجتمع وبانزعاج شديد وبأثر بالغ الأعمال الإرهابية والتي حدثت في دولة الكويت ولقد عانت الكويت من الإرهاب وآثاره رغم السياسة الحكيمة التي تنتهجها والتي تقوم على البناء المؤسسي الدستوري للدولة والذي ينشد رفاه المواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال برلمان يمارس جميع صلاحياته التشريعية والرقابية على أسس راسخة وثابتة ، والكويت التي كانت ولا تزال وبانتمائها العربي والإسلامي تناصر قضايا أمتها وتمد يد العون في بناء المشاريع التنموية لمعظم دول العالم ، استهدف الإرهاب الدولة ولا نزال نذكر ما تعرض له رمز الكويت سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد حفظه الله .

5- إن الحوادث الإرهابية التي حصلت في دولة الكويت مؤخراً تم معالجتها من خلال التلاحم الشعبي والحكومي في إدانة ورفض مثل هذه الأفكار والعمليات ووقف مجلس الأمة الكويتي جنباً إلى جنب مع الحكومة الكويتية في التصدي للإرهاب .

6- إن القضاء على الإرهاب كظاهرة عالمية يتطلب أن ينطلق من واقع المسؤولية الدولية في التصدي لمثل هذه القضايا التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في جميع بلدان وشعوب العالم وأن يتم معالجة قضايا الإرهاب بصورة دولية شاملة من خلال اعتماد استراتيجية عالمية وآليات تنفيذية فاعلة وجهود دولي منظم تقوم به الأمم المتحدة .